الهوامش:

[1] إرشاد الفحول ص ٢٩

[2] راجع : السنة، مكانتها في التشريع ص ١٣٠

[3] راجع : نظرات في علوم الحديث ص ٢٤

[4] راجع : راوبع في وجه السنة ص ٥٢-٥٣

[5] السنة ومكانتها ص ١٤٠

[6] دراسات في الحديث النبوي ص ٢٤-٢٥

[7] ص ٥٧

[8] راجع : ذوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا ص ٧٢-٨٩، ولقد قام بتفنيد أباطيل هؤلاء الكتاب كثير من علماء المسلمين الذين قيضهم الله للدفاع عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم على سبيل المثال لا الحصر : الدكتور مصطفى السباعي في كتابه: السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه: دفاع عن السنة، والدكتور محمد ضياء الخطيب في السنة قبل التدوين، وصلاح الدين مقبول أحمد في كتابه دفاع عن السنة رد شبهة المستشرقين وكتاب ذوابع في وجه السنة، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه دراسات في الحديث النبوي وغيرهم من علماء المسلمين المخلصين.

[9] راجع : الحديث والمحدثون ص ٢٣، الرد على من ينكر حجية السنة للدكتور عبد الغني محمد عبد الخالق ص ٢٩٧، طبع مع كتاب دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة.

[10] في مقدمة الرسالة ص ٢٠

الكتاب

★ الكِتَابُ صَدِيقٌ لا يَخُونُ أبدًا. — مثل فرنسي

★ بَيْتٌ بلا كُتُبٍ كَجَسَدٍ بلا حَيَاةٍ. — شيشرون

★ الكِتَابُ الجَيِّدُ صَدِيقٌ حميمٌ. — مثل إنكليزي

★ عِنْدما تَجْتَمِعُ الكُتُبُ، فإنَّنا نَجْتَمِعُ السَّعَادَةَ. — فنت ستاربت

★ الكِتَابُ الجَدِيرُ بالقِراءةِ جَدِيرٌ بالاقْتِنَاء. — جون واسكن

★ لا يَحُقُّ لإنْسانٍ أنْ يُرَبِّيَ أوْلادَهُ دون أنْ يُحِيطَهُمْ بالكُتُبِ. — بيتر

تكتبه ولم تثبت ما وجب أن يثبت مما يختص به فيعوضها وينصف بعضها من بعض.

ومع بيان أن المراد بالكتاب هو اللوح المحفوظ، فنحن نسلم لهؤلاء أن المراد من الكتاب القرآن، ولكننا نقول لهم إن هذا العموم غير تام، بل هو مخصص بقول الله تعالى: {وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون} النحل ٦٤.

والقرآن الكريم يحتوي على كثير من الآيات التي فوض الله فيها نبيه في شرح الأحكام، كما أن كثيرا من الأمور الجزئية في حياة المجتمع تحتاج إلى حكم وليس في القرآن إلا قواعده الكلية العامة، مثل أحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج وغيرها.

ولم يتعرض القرآن لتفصيل الأحكام الجزئية التي وردت حول القواعد الرئيسية من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت، ولكن السنة المطهرة هي التي فصلت كل هذه الأحكام، والقرآن الكريم يرد على هؤلاء المنكرين بقول الله تعالى: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} الحشر ٧.

كما أن احتجاجهم بقول الله تعالى: {ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء} النحل ٨٩: هو احتجاج واهي لأن القرآن بيان لأمور الدين إما بطريق النص وإما بالإحالة على سنة رسول الله وإلا لوجد التناقض بين هذه الآية وبين قوله تعالى: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم} النحل ٤٤.

الإمام الشافعي: فليس تنزل بأحد من أهل الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها، قال الله تبارك وتعالى: {كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد} إبراهيم ١. وقال: {ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين} النحل ٨٩، وقال: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون} النحل ٤٤، وقال: {وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان، ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا، وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم} الشورى ٥٢. والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع، فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة: إنها بيان لمن خوطب بها – ممن نزل القرآن بلسانه – متقاربة الاستواء عنده وإن كان

بعضها أشد تأكيد بيان من بعض، مختلفة عند من يجهل لسان العرب.

ثم ذكر الإمام الشافعي جماع ما أبان الله خلقه في كتابه مما تعبدهم به مما مضى في حكمه سبحانه. ثم بين أن البيان الذي ذكر في القرآن الكريم يأتي من عدة وجوه منها: ما أتى الكتاب على غاية البيان في فرضه وافترض طاعة رسوله، فبين رسول الله عن الله: كيف فرضه؟ وعلى من فرضه، ومتى يزول ويثبت ويجب؟ ومنها: ما بينه عن سنة نبيه بلا نص كتاب، وكل شيء منها بيان في كتاب الله، فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه: قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل لما افترض الله من طاعته، فبجمع القبول لما في كتاب الله ولسنة رسول الله القبول لكل واحد منهما عن الله، وإن تفرقت فروع الأسباب التي قبل بها عنهما، كما أحل وحرم وفرض وحد بأسباب متفرقة، كما شاء جل ثناؤه {لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون} الأنبياء ٢٣.

وأما قول الله تعالى {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي} المائدة ٣، أي أكملت لكم ما تحتاجون إليه من أصول الحلال والحرام، والقواعد التي تقوم عليها شؤون الحياة في جوانبها المختلفة وهذا لا يعني تفصيل الأحكام الجزئية.

وبذلك يتبين جليا أن هذه شبهة واهية بل لا مجال لوجودها في حيز الافتراض والمناقشة فهي من كل زاوية ضعيفة القدرة على أن تقف لتمنع الاحتجاج بالسنة أو رفض كونها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم.

أما عن موقف المعتزلة من السنة فقد لخصه الدكتور السباعي بقوله (نرى أن المعتزلة ما بين شاك بعدالة الصحابة منذ عهد الفتنة "كواصل"، وما بين موقن لفسقهم كعمرو بن عبيد، وما بين طاعن في أعلامهم، رميهم لهم بالكذب، والجهل والنفاق كالنظّام.

وذلك يوجب ردهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة بناء على رأي واصل وعمرو ومن تبعهما.

وإن أخبار الآحاد لا تثبت عند "أبي الهذيل حكما إلا إذا رواها عشرون بينهم واحد من أهل الجنة، وأن النظّام ينكر حجية الإجماع والقياس وقطعية المتواتر" [5].

ومع ما ذكره الدكتور السباعي إلا أنه توجد نصوص في كتب المعتزلة تدل على قبول خبر الآحاد ولو بشروط، ويقول الدكتور الأعظمي: إن المعتزلة كانوا مع جمهور الأمة في الأخذ بالأحاديث النبوية وربما طعنوا في صحة بعض الأحاديث عندما وجدوها تقف في سبيل نظرياتهم، لكنه لم يكن من مذهبهم رد الأحاديث جملة [6].

ومما سبق يتبين أن الفرق التي أنكرت حجية السنة لم تنكر أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكلية بل كان إنكارهم للحديث جزئيا. فالخوارج أنكروا الأحاديث الواردة في أهل البيت، والمعتزلة أنكروا الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل، والشيعة أنكرت مناقب الصحابة الذين جرحوهم وكفروهم، أما الأحاديث الواردة في أبواب أخرى - غير موضوعات الخلاف والنزاع - فكانوا يستدلون بها في الفرعيات. فهذه الفرق أنكرت بعض الأحاديث التي كانت لا تتفق مع نظرياتهم الباطلة.

وفي العصر الحديث تبنى المستشرقون إثارة الشبهات حول السنة النبوية من منطلق غزوهم الفكري والثقافي للعالم الإسلامي متسترين وراء شعارات وأهداف كاذبة.

ولقد سار وراء هؤلاء من المسلمين من انخدعوا واغتروا بهم فرددوا بدون تثبت وتأكد ما قاله المستشرقون في كتبهم وأبحاثهم. يقول صاحب كتاب السنة المفترى عليها: (إن أقواما سحرهم شياطين الإنس لهدم الإسلام من داخله بوسيلة مكشوفة تتمثل في إظهار التمسك بالقرآن، والاكتفاء به، لأن السنة ظن إذ لم تدون وقد تسرب إليها الضعف خصوصا سنة الآحاد) [7].

وهؤلاء الذين رددوا قول المستشرقين انخدعوا بهم، انساقوا وراءهم بسبب جهلهم بحقائق الإسلام وتراثه، أو بسبب

رغبتهم في الظهور، أو لوقوعهم تحت تأثيرات الأهواء والانحرافات الفكرية فتسترو وراء هؤلاء المستشرقين، وإما بانخداعهم بالأسلوب المزعوم، وممن قال في العصر الحديث بعدم حجية السنة في التشريع الإسلامي أو رفض بعض أحزائها، أو قال بعدم الثقة في خبر الآحاد وغير ذلك، من هؤلاء: الأستاذ محمد عبده، والدكتور توفيق صدقي، والدكتور أحمد أمين، وإسماعيل أدهم، وحسين أحمد أمين، ومحمود أبو رية، والسيد صالح أبو بكر، وأحمد زكي أبو شادي [8] وغيرهم ممن تتلمذ على أيدي المستشرقين وكتبهم وشرب من معينهم ومن نحا نحوهم.

شبهات حول الاحتجاج بالسنة والرد عليها

ردد المانعون للاحتجاج بالسنة عدة الشبهات يستدلون بها على ما ذهبوا إليه، وهي أدلة واهية وسوف يتضح ذلك من خلال عرضها والرد عليها.

الشبهة الأولى :

يذهب المنكرون لحجية السنة إلى القول بأن القرآن الكريم قد استوعب كل شيء، فما يحتاج الإنسان إليه من كل أمور الدين فهو موجود فيه واستدلوا بقول الله تعالى: {ما فرطنا في الكتاب من شيء} الأنعام ٣٨، وقوله: {ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء} النحل ٨٩، وقوله: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا} المائدة ٣، وقالوا: فإذا احتاج الإنسان لشيء غير القرآن يكون بذلك غير مصدق لما أخبر به الله.

وهم يعتبرون أن ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صدر باعتبار أنه إمام للمسلمين بقدر ما تمليه مصلحتهم: فهو اجتهاد منه يتغير تبعا للمصلحة وليس تشريعا عاما للمسلمين في جميع الأزمنة والأحوال.

الرد على هذه الشبهة :

إن ما استدل به المانعون لحجية السنة من قول الله تعالى {ما فرطنا في الكتاب من شيء}، هو استدلال واه لأن المقصود بالكتاب في الآية هو اللوح المحفوظ وليس القرآن، بدليل ما سبق هذه الآية من قول الله تعالى: {وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون} أي ما من أمة من هذه الأمم إلا مكتوبة أرزاقها وآجالها وأعمالها وما تركنا وما أغفلنا في اللوح المحفوظ من شيء من ذلك لم

حجية السنة والرد على من أنكر الاحتجاج بها

بقلم: الدكتور عادل محمد محمد درويش*

لقد اتفق جمهور العلماء على حجية السنة، سواء ما كان منها مبين للقرآن أو مستقل بالحكم الذى سكت عنه القرآن، وقد اتضح مما سبقنى دراسته حجية السنة النبوية قال الإمام الشوكانى : (إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف فى ذلك إلا من كان لاحظ له فى الإسلام) .

ومع وضوح وجوب اعتبار السنة حجة فى التشريع، نجد من يحاولون الخروج على هذا الإجماع الذى يفرضه المنطق، والواقع العملى فى تاريخ التشريع الإسلامى، فينكرون حجية السنة كمصدر من مصادر التشريع، أو ينكرون حجية خبر الأحاد، أو ينكرون من السنة ما لا يأتى بيانا للقرآن أو مؤكدا له بل ما يأتى بحكم مستقل زعما منهم بأن القرآن نزيه فى هذه الناحية [٣] .

إنكار حجية السنة قديما وحديثا

ولقد وجد فى القديم والحديث من أنكر الاحتجاج بالسنة، فوجد من الخوارج من رد أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلا لثقتهم [٤] .

وأما الشيعة فإن جمهور فرقهم يجرحون بل يكفرون جمهور الصحابة إلا نفرا ممن عرفوا بولائهم للإمام على رضى الله عنه، وقد ذكر بعضهم خمسة عشر صحابيا فقط، وأقاموا على ذلك مذاهبهم فى رد أحاديث جمهور الصحابة إلا ما رواه أشياع على منهم على أن تكون رواياتهم من طريق أئمتهم لاعتقادهم بعصمتهم، أو من على نحلتهم [٥] .

---

* مدرس بكلية الدراسات العليا - قسم التفسير والحديث جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا - كلية الدعوة الإسلامية جامعة الأزهر بالقاهرة